مجلس النواب يقر توجيه عدد من التوصيات للحكومة في مجالات مختلفة .. ويؤكد:

تفعيل الاتفاقيات الخارجية مع اللجنة الاولمبية الدولية فيما يخص منح الرياضيين

حصر ماتبقى من أصول وممتلكات التعاونيات وبيعها بالمزاد العلني

إلزام الجهات بتحصيل موارد صندوق رعاية وتأهيل المعاقين

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة نائب رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي توجيه عدد من التوصيات للحكومة في مجالات مختلفة وذلك بعد ان استكمل مناقشة التقارير المقدمة بشأنها من لجانه الدائمة، وفي ضوء التزام الجانب الحكومي بتلك التوصيات.

وفي هذا السياق وبناء على التقرير التكميلي للجنة التعليم العالي والشباب والرياضة حول التوصيات الواردة في تقريرها الخاص بنتائج زيارتها الميدانية لتفقد الاتحادات والأندية ومكاتب الشباب والمنشات الرياضية الزم المجلس الحكومة بالتوصيات التالية:

1 . التأكيد على التزام اللجنة الاولمبية بتفعيل الاتفاقيات الخارجية مع اللجنة الاولمبية الدولية فيما يخص منح الرياضيين وتأهيل المدربين واستثمار الدعم المقدم من هذه الهيئات في تطوير الحركة الرياضية وتبني الموهوبين والواعدين والعمل على أعدادهم وتطوير قدراتهم والالتزام بلوئح اللجنة الاولمبية الدولية والميثاق الاولمبي في تولي المناصب القيادية في اللجنة الاولمبية.

2.ضرورة استغلال إيرادات صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة الاستغلال الأمثل عن طريق توظيف تلك الإيرادات في الأغراض المخصصة لها مع ضرورة إصدار اللائحة المالية الخاصة بالصندوق ومتابعة الجهات والمؤسسات الداعمة لصندوق رعاية النشء والشباب والرياضة لتسديد ماعليها من التزامات اولا باول وتطوير مواردها وكذا استعادة العهد والسلف التي تم صرفها من الصندوق وعدم ترحيلها من عام لآخر.

3 . اعاد النظر في المخصصات المالية غير الكافية للاتحادات والأندية والمراكز الشبابية والكشفية والخاصة بتكاليف النشاط والصيانة والتشغيل وتحويل مخصصاتها إلى حساباتها بالبنك وفقا للقواعد المالية المعمول بها حتى تتمكن من تنفيذ برامجها دون عوائق من خلال تنمية موارد الصندوق ورفع الحكومة لموازنة الوزارة.

4 . ضرورة التوسع في بناء المنشات الرياضية والشبابية في العاصمة ومراكز المحافظات والإعداد الجيد والمشرف لاستقبال دورة الخليج المقرر إقامتها في بلادنا من خلال تجهيز البنية التحتية وتوفير التجهيزات والمستلزمات المطلوبة لضمان نجاحها ورصد ميزانية كافية بهذا الشأن.

5 . العمل على انجاز المشاريع الشبابية والرياضية المتعثرة في كل من تعز ، الحديدة ، حضرموت ، وابين وعدم اهمال

او تهميش المشاريع الخاصة بالمحافظات الاخرى وخاصة النائية منها.

6 . ضرورة قيام وزارة الشباب والرياضة بمتابعة الجهات المعنية لرصد المخصصات اللازمة للتامين على الرياضيين من الأخطار التي قد يتعرضون لها في المنتخبات الوطنية سواء أثناء التنقل، التدريب ، المنافسة وإصدار لائحة تضمن حقوقهم في حالة الإصابة أو الاعتزال.

7 . العمل على تقييم وضعية الأندية الحالية من خلال المقومات التي تمتلكها ومدى فعاليتها وإعادة النظر في لائحة الاعتراف وفق معايير جغرافية وسكانية ودمج الأندية التي لاتمتلك مقومات النادي وتشجيع الأندية النموذجية.

8. متابعة الوزارة الجهات المعنية لحل المشاكل التي تعاني منها بعض الأندية والهيئات الرياضية والمتمثلة في السطو على أراضيها من قبل أشخاص وجهات مختلفة والعمل على تسويرها وحمايتها.

9. ضرورة وضع آلية واضحة لتشغيل بيوت الشباب في المحافظات وتحديد اولوية الخدمات التي تقدمها لقطاع الشباب والرياضة وضمان قيام السلطة المحلية بصيانتها وتعيين المختصين الأكفاء للقيام بأعمالها.

10 .على الاتحادات العمل على تثبيت المواسم الرياضية لمختلف الالعاب والالتزام بالتوسع في النشاط لتشمل جميع المحافظات وإقامة المسابقات الرياضية لمختلف الفئات العمرية (ناشئين ، اشبال ، براعم) والإعداد الجيد للمشاركات الخارجية سواء للمنتخبات الوطنية والاندية ووضع ضوابط والية واضحة تضمن نجاحات متميزة بهدف التمثيل المشرف للوطن والمشاركة من اجل المنافسة والتعاقد مع المدربين من ذوي الكفاءات العالية من الداخل والخارج وتوفير الإمكانيات لهم.

11 .ضرورة تامين مصادر التمويل الذاتي للأندية من خلال إنشاء المشروعات الاستثمارية على أراضيها للانتفاع بعائداتها المالية بما يعزز من كفائتها في تحقيق أهدافها.

12 . العمل على إنشاء مركز وطني لتحضير المنتخبات الوطنية التي تتحمل مسؤولية التمثيل المشرف للبلاد في المنافسات الدولية والاولمبية والتكفل الكامل بهؤلاء الرياضيين حتى يستطيعوا التفرغ لأداء واجباتهم الرياضية وتامين الدرجات الوظيفية لهم.

13. على الوزارة الاهتمام بالتسويق للمباريات الداخلية والخارجية والبطولات التي تستضيفها بلادنا وإعادة النظر في تحديد رسوم دخول الملاعب في المنافسات الرياضية عدا تلك التي تقام أثناء المناسبات والأعياد الوطنية.

14 . ضرورة التنسيق بين وزارة الشباب والرياضة ووزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بتوسيع الأنشطة المدرسية واعتماد مادة التربية البدنية من ضمن المواد الدراسية المقررة.

15 .إعطاء اهتمام كافي للنشاط الثقافي واكتشاف العناصر المبدعة والموهوبة لابراز وتنمية قدراتهم من خلال المخيمات الصيفية والدورات الكشفية والثقافية والاجتماعية.

16 . يجب ان يكون ايفاد الرياضيين خاضعا لشروط ومقاييس محددة تعكس حسن الاختيار وكذلك المتابعة المستمرة لظروفهم وتحصيلهم ووضع خطط لاستيعابهم والاستفادة من خبراتهم مستقبلا.

17 . على وزارة الشباب والرياضة اعداد خطة إستراتيجية فنية متكاملة للجنة الاولمبية والاتحادات الرياضية وتقديمها للجنة.

من جهة أخرى وبعد استكمال تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي القوى العاملة والشؤون الاجتماعية والصناعة والتجارة بشأن أوضاع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في محافظات (المهرة، الضالع، لحج، حضرموت، شبوة،وأبين) أقر المجلس إلزام الحكومة بعدد من التوصيات شملت : تشكيل لجنة مكونة من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، ووزارة الصناعة والتجارة، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وممثل عن الا تحاد التعاوني الاستهلاكي، وبالتنسيق مع السلطة المحلية بمحافظات (المهرة – لحج – الضالع – حضرموت – شبوة – وأبين) ومجالس ادارات التعاونيات الاستهلاكية للقيام بحصر ما تبقى من أصول وممتلكات التعاونيات وتقدير قيمتها وبيعها بالمزاد العلني وتوزيع مبالغها على المساهمين والجهات ذات العلاقة وفقا للنسب المنصوص عليها بالقانون رقم (39) لسنة 1998م بشأن الجمعيات والاتحادات التعاونية وموافاة المجلس بما سيتم اتخاذه خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ اقرار التوجيهات .. على أن تكلف اللجنة بمتابعة استرجاع كل ممتلكات الجمعيات من أصول منقولة ثابته أو متحركة والتصرف بها وفقا لأحكام القانون.

وكذا مساءلة كل المسؤولين بوزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل والصناعة والتجارة وفروعهما بالمحافظات عن التقصير والاهمال وعدم تنفيذ وتطبيق القوانين النافذة المنظمة للعمل التعاوني، وإلزام وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بصرف الدعم السنوي للاتحاد التعاوني الاستهلاكي منذ تاريخ توقيفه ليتمكن الاتحاد من الوفاء بالتزاماته المحددة بشكواه المرفوعة للمجلس ويمكن من المشاركة بممثلين عنه في اللجنة المقترحة بالتوصية السابقة .

وكذا إلزام وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالعمل على تنفيذ وتطبيق واعداد السياسيات اللازمة لتفعيل قانون الجمعيات والاتحادات التعاونية رقم (39) لسنة 1998م ولائحته التنفيذية ومتابعة أداء كافة الجمعيات والاتحادات الأخرى لما فيه خدمة المواطنين وتطوير أنشطة تلك الجمعيات والاتحادات .

وعلى ذات الصعيد البرلماني وبعد استكمال مناقشة تقرير لجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية بشأن نشاط صندوق رعاية وتأهيل المعاقين أقر المجلس إلزام الحكومة العمل بعدد من التوصيات تناولت إلزام كافة الجهات المختصة ذات العلاقة بتحصيل موارد الصندوق المحددة وفقا لقانون إنشائه وتوريدها لحساب الصندوق كاملة ودون خصم أي مبلغ منها تحت مسمى عمولات التحصيل وعلى إدارة الصندوق متابعة كل من الشركة الوطنية للتبغ والكبريت والخطوط الجوية اليمنية لتحصيل المبالغ التى تم إستقطاعها في السنوات الماضية ومواقاه المجلس بنتائج ذلك خلال شهرين من تاريخ إقرار المجلس لهذا التقرير.

وحث إدارة الصندوق على القيام بتأدية واجباته المحددة في القانون على أكمل وجه وتقديم كافة الخدمات اللازمة

للمعاقين وتوفير متطلباتهم بسهولة ويسر واستقطاب الكفاءات الفنية المتخصصة لرعاية وتأهيل المعاقين (خاصة الأطفال منهم) والاستعانة بشركات استشارية محلية وأجنبية لإعداد الدراسات والبرامج الهادفة لتطوير أداء الصندوق وارتقاء الخدمات المطلوبة لذوي الاحتياجات الخاصة .

وكذا اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لإلغاء عقد بيع الفلا التى تم بيعها من قبل السلطة المحلية بمحافظة عدن واستعادة المبالغ التي تم تحويلها لحساب عدد من الجمعيات والمراكز لدى البنك الأهلي وتسليمها للمشتري وإلزامه بالإخلاء باعتبارها وصية لايجوز التصرف بها إلا وفقا لما أوصى به الموصي في وصيته وفقا للقوانين النافذة وموافاة المجلس بنتائج ذلك خلال شهر من تاريخ إقرار المجلس لهذا التقرير .

إلى جانب مساءلة المتسببين دون وجه حق في بيع الفلة والتحقيق معهم بشأن تلك التصرفات التي نتج عنها بيع الفلة المذكورة بالمخالفة لأحكام قانون الوقف الشرعي وقانون الأحوال الشخصية (الوصايا) وقانون إنشاء صندوق رعاية وتأهيل المعاقين وغيرها من القوانين النافذة وموافاة المجلس خلال ثلاثة أشهر بالإجراءات المتخذة بهذا الشأن .

وألزمت التوصيات إدارة الصندوق بالعمل على إعداد الخطط والبرامج الهادفة لاقتناء المشروعات التي تخدم وتعود بالنفع والفائدة على المعاقين بمختلف فئاتهم وأن تراعى شمولية تقديم الخدمات لكافة المعاقين على مستوى المحافظات والمديريات بعد إجراء حصر شامل للمعاقين وتحديد الأولويات بذلك .

وعلى ضوء استكمال مناقشة تقرير آخر للجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية بشأن البرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أقر المجلس توجيه الحكومة بعدد آخر من التوصيات في هذا المجال : إلزام بموجبها وزارة الشؤون الاجتماعية بدمج البرنامج الوطني للأسر المنتجة وتنمية المجتمع بصندوق الرعاية الاجتماعية باعتبار الأنشطة التي ينفذها البرنامج هي من ضمن أهداف صندوق الرعاية الاجتماعية لكي يتحقق مبدأ التكامل بين برامج الرعاية الاجتماعية المتعلق بتدريب الأسر الفقيرة المستفيدة من صندوق الرعاية على أن يوافي المجلس بما تم خلال شهر من تاريخ إقرار هذا التقرير .

وكلفت التوصيات جهاز الرقابة والمحاسبة بالتنسيق مع اللجنة لمراجعة وثائق الدعم والمنح والمساعدات والهبات الخارجية والمحلية التي منحت للبرنامج الوطني للأسر المنتجة والبرامج الأخرى بديوان الوزارة أوالصناديق أو المشاريع التابعة لها منذ إنشائها وحتى نهاية العام 2005م ، وعرض نتائج ما سيتم التوصل إليه إلى المجلس خلال فترة أقصاها 3 أشهر من تاريخ إقرار هذا التقرير.

كما ألزمت التوصيات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإحالة المسئولين عن إدارة البرنامج المتسببين بالمخالفات المالية والإدارية للجهات القضائية المختصة لمحاسبتهم عن المخالفات الواردة في تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارة المالية الموضحة بعضا منها بهذا التقرير وموافاة المجلس بما تم اتخاذه خلال شهر من تاريخ إقرار هذا التقرير.

وألزمت كذلك وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بمساءلة مدير عام البرنامج لعدم تعاونه مع اللجنة ورفضه تقديم البيانات والوثائق التي تم طلبها والخاصة بنفقات البرنامج من الدعم الأجنبي والمحلي عملا بنص المادة (54) من اللآئحة الداخلية للمجلس.

من ناحية أخرى أقر مجلس النواب إدراج تقرير لجنة الإعلام والثقافة والسياحة المتعلق بنتائج زيارتها الميدانية لتقصي الحقائق والإطلاع على أوضاع الآثار والمعالم التاريخية في محافظتي مأرب والجوف وذلك في إطار تحقيق مهام المجلس في المجال الرقابي.

واستمع المجلس في هذه الجلسة إلى عدد من الاستفسارات المقدمة من بعض أعضاء مجلس النواب والموجهة إلى عدد من الوزراء المعنيين تتعلق بموضوعات تقع تحت نطاق اختصاصاتهم وذلك للرد عليها في جلسات قادمة.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى .

حضر الجلسة وزير الشباب والرياضة الأخ حمود عباد وعدد من وكلاء الوزارات ومدراء العموم في الجهات ذات العلاقة.

رئيس مجلس الشورى لدى مناقشة موضوع تجمع صنعاء للتعاون:

قيام تجمع صنعاء هدفه إبقاء المنطقة خالية الاستقطابات والصراعات

صنعاء / سبأ:

بدأ مجلس الشورى في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني مناقشته لموضوع تجمع صنعاء للتعاون وذلك في إطار الاجتماع الثالث للمجلس من دورة انعقاده السنوية الثانية للعام الحالي 2007م.

وفي مستهل الاجتماع ألقى رئيس مجلس الشورى كلمة أوضح فيها أن مناقشة المجلس لموضوع تجمع صنعاء للتعاون يأتي في سياق الإسهامات المتميزة للمجلس، المنصبة نحو قضايا ذات صلة بالسياسة الخارجية لليمن، بما لها من انعكاسات على حاضر الوطن ومستقبله، وعلى علاقاته بمحيطه الإقليمي والدولي، وبمصالحه وأولوياته الإستراتيجية.

وقال: "لقد بادر اليمن بقيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في أكتوبر من عام 2002م بالدعوة إلى تأسيس تجمع صنعاء للتعاون يضم دول منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الإفريقي، في لحظة تاريخية أفرزت فيها تعقيدات المشهد السياسي والاستراتيجي للمنطقة تحديات على مستقبل العلاقة القائمة بين دولها" .. مشيراً إلى أن دعوة فخامته عبرت أفضل تعبير عن ثوابت السياسة الخارجية لليمن التي تضع بعين الاعتبار أهمية أن يسود الأمن والاستقرار منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وأن يسود مناخ حُسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، المعزز بالثقة والتعاون والتكامل والتنسيق بين دول هذه المنطقة الحيوية من العالم .

وأضاف :" إن تلك الدعوة انطلقت أيضاً من حرص اليمن على أهمية أن تبقى هذه المنطقة ساحة خالية من الاستقطابات والتحالفات المؤدية إلى الصراعات والفوضى، وبما يكفل أمن وسلامة البحر الأحمر والملاحة الدولية فيه، ويفسح المجال أمام فرص إقامة التعاون، وإرساء المصالح الاقتصادية المشتركة بين دول وشعوب المنطقة.

وأكد رئيس مجلس الشورى أن تجمع صنعاء لم يولد من رحم حسابات تكتيكية آنية، ولكنه جاء استجابة لمعطيات الموقع الجغرافي، بما تحتمه من علاقات منسجمة ومتوازنة بين الدول التي تشغل هذا الموقع، وجاء كذلك نتاج قراءة متأنية لتاريخ هذه المنطقة التي شهدت عبر التاريخ وما تزال اتصالا إنسانياً ملحمياً نادراً تقاطعت فيه السياسة والثقافة واللغة والحضارة والمصالح المشتركة.. منوهاً بالخطوات المتسارعة التي يقطعها التجمع باتجاه إرساء أسس الشراكة الاقتصادية بين دوله، وهو ما تعبر عنه سلسلة من الاتفاقيات التي أبرمت على هذا الصعيد، والتي تتيح مناخاً غير مسبوق من التعاون في مجالات الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال والنقل البحري بين دوله الأعضاء.

وقال: "إن ذلك يحقق واحداً من الأهداف الأساسية لتجمع صنعاء للتعاون، الذي يرمي إلى تعظيم المصالح المشتركة فيما بين دوله، ويؤكد البعد الاقتصادي لهذا التجمع الإقليمي الهام"..معبراً عن اعتقاده أن إرساء المصالح الاقتصادية لدول وشعوب المنطقة، يشكل مقدمة ضرورية لإنجاز استحقاقات الشراكة الإستراتيجية، بأبعادها السياسية والأمنية فيما بينها، وهي الاستحقاقات التي قال إنها تعبر عنها أهداف هذا التجمع والتي تضع الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في القرن الإفريقي ومنطقة جنوب البحر الأحمر، والتنسيق والتعاون بين دول المنطقة في محاربة الإرهاب ضمن أولويات التجمع.

واختتم رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبد الغني كلمته بالتأكيد على أهمية وقوف المجلس أمام موضوع تجمع صنعاء للتعاون، في مراجعة تهدف إلى إثراء هذه التجربة المهمة في تاريخ العلاقات الإقليمية والدولية لليمن واستبصار العبر والنتائج التي أثمرتها بعد خمسة أعوام على قيام هذا التجمع .. مستعرضاً الخطوات التي قطعها هذا التجمع، ومُقَيِّماً ما تحقق على صعيد بناء التعاون والشراكة بين دوله .

بعد ذلك قُدم إلى المجلس تقريرٌ اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين حول الموضوع والذي قام بقراءته الدكتور محمد أحمد الكباب وأحمد علي السلامي، وعبده عثمان، وتوكل المهري،وخالد عبد الله الرويشان وسعيد اليافعي، والدكتور أحمد محمد الأصبحي أعضاء مجلس الشورى.

وقد اشتمل التقرير على استعراض تاريخي للعلاقات اليمنية مع دول القرن الإفريقي ومنطقة جنوب البحر الأحمر، في التاريخ القديم والإسلامي والوسيط، والحديث والمعاصر، مبرزا الملامح المشتركة لدول وشعوب المنطقة، على المستويات السياسية والثقافية والحضارية، ومستوى التأثير والتأثر الذي وقعت تحته شعوب المنطقة عبر التاريخ.

وتناول التقرير بالتحليل اتجاهات السياسة الخارجية اليمنية نحو القرن الإفريقي، والتي تنطلق من ثوابت تؤكد الحفاظ على استقلال وسيادة ووحدة اليمن، وسلامة أراضيه، والانتماء العربي والإسلامي،واحترام مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى،واعتبار المنطقة جزءاً من الأمن القومي العربي، والحرص على أمن البحر الأحمر وسلامة الملاحة فيه، والتنسيق مع دول المنطقة لما فيه مصلحة دولها وشعوبها.

وتطرق التقرير إلى المقومات التي تأسس عليها تجمع صنعاء للتعاون، والتي تشمل المقومات الاقتصادية، والجغرافية، والبشرية، والسياسية، فضلاً عن الموروث الحضاري.

واستعرض التقرير مسيرة التجمع منذ تأسيسه في أكتوبر من العام 2002م وحتى اليوم، وأهداف التجمع والقمم التي انعقدت في إطاره، وكذا اجتماعات اللجان الوزارية والفنية، والاتفاقيات الموقعة.

وخلص التقرير إلى التأكيد على أهمية تجمع صنعاء للتعاون والذي يبرز دور اليمن الفاعل في القرن الإفريقي ومنطقة جنوب البحر الأحمر، ومسؤوليته تجاه هذه المنطقة، فضلاً عما يمثله التجمع من آلية هامة لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في ا لمنطقة.

وأوصى التقرير بضرورة تفعيل التجمع، وغيره من التجمعات الإقليمية الأخرى، وأهمية تحديد الأولوية فيما يتصل بالتحرك السياسي والدبلوماسي لليمن مع تدول الجوار الإقليمي، وكذا التحضير الجيد للاجتماعات المنعقدة في إطار التجمع، والسعي إلى إقامة لقاءات وندوات وورش عمل تهتم بالقضايا التي يتمحور حولها اهتمام التجمع وغيرها من التجمعات والمنظمات الإقليمية الأخرى.

هذا وسيواصل مجلس الشورى مناقشته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض محضر اجتماعه السابق وأقره..حضر جلسة أمس الوزير المفوض بوزارة الخارجية محمد حسن الشامي، والمستشار بالوزارة محمد عثمان المخلافي .

اللجنة التجارية اليمنية السورية اختتمت أعمالها في صنعاء

الدعوة إلى تفعيل التعاون بين المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي

المطالبة بالإسراع في انضمام الجانب اليمني للشركة السورية الأردنية للملاحة

التأكيد على ضرورة تفعيل دور مجلس رجال الأعمال

صنعاء / سبأ:

وقعت اللجنة التجارية الفنية اليمنية السورية المشتركة في ختام أعمالها أمس بصنعاء على محضر اجتماعات دورتها الأولى التي عقدت خلال الفترة من 4-5 نوفمبر الجاري، بحضور وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل.

ودعت اللجنة إلى تفعيل التعاون بين المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي بين البلدين وتبادل السلع الإستراتيجية الضرورية لكل منهما عبر المؤسسات التجارية بين البلدين.

وأكدت اللجنة التي ترأسها عن الجانب اليمني وكيل وزارة الصناعة والتجارة إقبال بهادر، وعن الجانب السوري معاون وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور محمد غسان الحبش على ضرورة تفعيل دور مجلس رجال الأعمال في تنمية التبادل التجاري وفي إقامة المشروعات المشتركة وتكثيف اللقاءات بين الفعاليات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتفعيل التعاون بين المصارف التجارية في كلا البلدين.

ورحب الجانبان بتوقيع عقد اتفاق بين المؤسسة الاقتصادية اليمنية و المؤسسة العامة للخزن وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية في سورية خلال اجتماعات اللجنة التجارية بدورتها الحالية.

وطالب الجانبان بالإسراع في انضمام الجانب اليمني للشركة السورية – الأردنية للملاحة البحرية، وعقد اجتماعات اللجنة التجارية بشكل دوري وبالتناوب في كلا البلدين.

واقترح الجانب السوري توقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة ثنائية بين البلدين استناداً لأحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وسيقوم بتزويد نظيره اليمني بمشروع الاتفاقية ،ووعد الجانب اليمني بدراسة هذا المقترح وموافاة الجانب السوري بالرد في أقرب وقت ممكن.

وفي مجال الاستثمار أشاد الجانبان بالإجراءات المتخذة من قبل هيئة الاستثمار السورية والهيئة العامة للاستثمار اليمنية لتنفيذ قرارات اللجنة العليا المشتركة بدورتها السابعة، وأكدا على ضرورة استمرار هذا التعاون في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بينهما.

واتفق الجانبان على تنفيذ ما ورد في محضر الاجتماع الثاني للجنة الفنية اليمنية السورية المشتركة المنعقدة في صنعاء في مايو الماضي من خلال دعوة الجانب السوري للجانب اليمني لعقد ملتقى في مدينة دمشق في بداية العام القادم 2008م يضم رجال الأعمال من البلدين بهدف الترويج للاستثمار وعقد لقاءات ثنائية مشتركة لتبادل الخبرات وعلى هامش هذا الملتقى يعقد الاجتماع الثالث للجنة الفنية اليمنية السورية المشتركة.

كما اتفق الجانبان على مراجعة اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات الموقعة بين حكومتي البلدين في العام 1996م بهدف تحديثها بما يتوافق مع التطورات الاقتصادية الحاصلة في البلدين، وكذلك التطورات الدولية في هذا المجال ، وفي هذا الصدد سلم الجانب السوري الجانب اليمني مشروع الاتفاقية الجديدة لدراسته وإبداء الملاحظات عليه تمهيداً لوضعه بصيغته النهائية والتوقيع على هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

وفي مجال المعارض والأسواق الدولية اقر الجانبان استمرار المشاركة في المعارض والأسواق الدولية المقامة في كل منهما، وإقامة معارض المنتجات الوطنية في كل من البلدين ومنحها التسهيلات اللازمة من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين المؤسسات المعنية بالمعارض في كلا البلدين.

وفي المجال الجمركي اتفق الجانبان على استمرار العمل بالبرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون المتبادل من أجل الوقاية من المخالفات الجمركية ومكافحتها الموقع في دمشق في عام 2003م.

وأوصت اللجنة بضرورة تفعيل العمل بالبرنامج التنفيذي الموقع بين الجهاز الفني للمجلس الأعلى لتنمية الصادرات في اليمن ومركز التجارة الخارجية في سوريا والإسراع بالتوصل إلى الصيغة النهائية لمشروع اتفاق التعاون في مجال الملكية الصناعية وتوقيعه في اقرب وقت ممكن.

ودعا الجانبان إلى الإسراع بالتوصل إلى الصيغة النهائية لمشروع اتفاق التعاون في مجال الملكية الصناعية وتوقيعه في أقرب وقت ممكن.

وقررت اللجنة عقد اجتماع الدورة الثانية للجنة التجارية المشتركة في العاصمة السورية دمشق خلال النصف الثاني من العام2008.

وعقب التوقيع أشاد وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل بالعلاقات اليمنية السورية، ووصفها بالمتميزة والمتطورة.. مثمنا الجهود التي بذلها أعضاء الجانبين في اللجنة في هذه الاجتماعات.

وشدد الوزير المتوكل على أهمية الدفع بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين قدما لتتوازى مع العلاقات السياسية المتميزة..مؤكدا ضرورة تفعيل جوانب التعاون وترجمة الاتفاقيات الموقعة إلى الواقع العملي.

وهذا وقد غادر صنعاء أمس الجانب السوري في اللجنة الفنية التجارية اليمنية السورية المشتركة برئاسة معاون وزير التجارة بعد مشاركته في اجتماعات اللجنة المشتركة التي اختتمت أعمالها أمس في صنعاء.

وأوضح رئيس الوفد السوري لوكالة الأنباء اليمنية(سبأ) أن اللجنة بحثت كافة المواضيع المتعلقة بتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين الشقيقين وفي مقدمتها مواضيع التجارة والنقل والجمارك والمواصفات والمقاييس والمصارف والصناعة والزراعة.

وأشار إلى أن الجانب السوري تقدم بمشروع اتفاقية منطقة تجارة حرة ثنائية بين البلدين الشقيقين.. لافتا إلى أنه سيتم طرحها في الاجتماعات القادمة بعد دراستها من قبل الجانب اليمني وإبداء ملاحظاته عليها.

كان في الوداع وكيل وزارة الصناعة والتجارة لقطاع التجارة إقبال ياسين بهادر ومدير العلاقات بالوزارة محمد عبدالعزيز والسفير السوري بصنعاء عبدالغفور صابوني.

بحث مع نائب مدير عام "الويبو" أوجه التعاون المشترك

الدكتور المتوكل يطلع على نتائج مباحثات اللجنة التجارية اليمنية السورية

صنعاء /سبأ:

التقى وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل أمس أعضاء الجانب السوري في اللجنة التجارية الفنية اليمنية السورية المشتركة برئاسة معاون وزير الاقتصاد والتجارة رئيس الجانب السوري الدكتور محمد غسان الحبش، وبحضور أعضاء الجانب اليمني في اللجنة برئاسة وكيل وزارة الصناعة والتجارة إقبال بهادر.

واطلع الجانب السوري الوزير المتوكل على نتائج مباحثات اللجنة الهادفة إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين الشقيقين، وكذا جو التفاهم والمودة التي سادت أعمال الاجتماعات.

وأستعرض معاون وزير الاقتصاد السوري القضايا التي ناقشتها اللجنة الاقتصادية والتجارية ذات الاهتمام المشترك، وحجم التبادل التجاري وتحديد الوسائل والسبل الكفيلة بزيادة حجم المبادلات التجارية وتذليل الصعوبات التي تعيق انسياب السلع بين البلدين،إضافة إلى كيفية تفعيل وزيادة التعاون بين الهيئات والمؤسسات الاقتصادية والتجارية في القطاعين العام والخاص والنظر في إقامة مشاريع مشتركة في مجالات الإنتاج والتسويق والترويج..

من جانبه أعرب وزير الصناعة والتجارة عن ارتياحه للنتائج الايجابية التي توصلت إليها اللجنة..مؤكدا أهمية اتخاذ الإجراءات العملية لتسهيل تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

وأشاد الوزير المتوكل بالجهود التي بذلت من قبل الجانبين لإنجاح أعمال الدورة الأولى للجنة التجارية المشتركة وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين الشقيقين.. منوها بالعلاقات المتينة والقوية التي تربط بين البلدين والشعبين الشقيقين، من جهة ثانية بحث وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل أمس مع نائب مدير عام المنظمة العالمية للملكية الفكرية(الويبو) فرنسيس جوري، أوجه التعاون المختلفة بين المنظمة والوزارة في مجال الحماية الفكرية .

وناقش الجانبان الدعم الفني الذي يمكن ان تقدمة المنظمة للوزارة في مجال تدريب وتأهيل الكوادر وتوفير البنية التحتية لأنظمة الملكية الفكرية في اليمن ، وابدى جوري استعداد المنظمة للتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة في توفير الدعم الفني والبنية التحتية الملائمة لأنظمة الملكية الفكرية في اليمن، من جانبه استعرض وزير الصناعة والتجارة جهود الحكومة في توفير البيئة التشريعية المناسبة في مجال الملكية الفكرية والمتوافقة مع منظمة التجارة العالمية.. مشيرا إلى أن الحكومة تولي موضوع الملكية الفكرية أهمية كبيرة.

وثمن الوزير المتوكل الدعم الذي تقدمة المنظمة لدعم الملكية الفكرية في اليمن.